الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل

عبيدي محمد
أستاذ محاضر - ب –
جامعة عمارثليجي بالاغواط

ملخص :

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية عام 1967 ، أصدرت الأمم المتحدة عدد كبير من القرارات أكدت فيها موقفها الرافض لمحاولات تغيير المركز القانوني للقدس الشرقية باعتبارها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأعادت التأكيد على هذا الموقف عقب قرار الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب » ، نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس ، مذكرة من أن أي قرار أو إجراء يقصد به تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها القانوني أو تركيبتها الديمغرافية ، ليس له أي أثر قانوني وباطل وينبغي إلغاؤه امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما ناشدت جميع الدول أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس،عملا بقرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980 .

الكلمات المفتاحية : المركز القانوني للقدس - الاحتلال الإسرائيلي للقدس - نقل السفارة الأمريكية للقدس

Résumé :

Depuis l'occupation des territoires palestiniens et de Jérusalem-Est par Israël en 1967, les Nations Unies ont adopté un grand nombre de résolutions rejetant les tentatives de modification du statut juridique de Jérusalem-Est, considérée par Israël comme partie intégrante des territoires occupés. Et ,suite à la décision du président américain Donald Trump de transférer l›ambassade de son pays de Tel-Aviv à Jérusalem, les Nations Unies ont réitéré leur position en rappelant que toute décision ou action visant à modifier le caractère de la ville de Jérusalem, son statut juridique ainsi que sa composition démographique, est nulle et non avenue. De ce fait, et n'ayant aucune légitimité juridique, les Nations Unies demandent l'annulation de cette décision conformément aux résolutions du conseil de sécurité d'une part et,appellent l'ensemble des pays à ne pas mener de missions diplomatiques dans la ville de Jérusalem, en application de la résolution 478 de 1980 du conseil de sécurité, d'autre part.

Mots-clés: statut juridique de Jérusalem - Occupation israélienne de Jérusalem - Transfert de l'ambassade américaine à Jérusalem.

مقدمة

تعتبر مدينة القدس من أقدم المدائن وأعرقها وأكثر الأماكن إلهاما وتأثيرا وتأثرا منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا. وبالنظر لطابعها التاريخي والروحي كانت محل أطماع وتنازع من قبل العديد من الإمبراطوريات والجيوش والمماليك التي كانت ترغب في السيطرة عليها وضمها بالقوة وإخضاعها إلى سلطانها ،واعتبارها جزءا منها .

ومنذ نشأة القدس التي كانت تسمى " يبوس " نسبة إلى " اليابوسيين " وهم إحدى القبائل الكنعانيين العرب ، منذ 3000 سنة قبل الميلاد ، لم تستقر بها الأوضاع ، فقد تعاقبت عليها ثقافات مختلفة وعاش بها أتباع الديانات السماوية الذين تصارعوا على الاستئثار بها ، وتنافست عليها العديد من القوميات .

وبداية من عام 638 م الموافق للعام الـ 17 للهجرة ، أصبحت هذه المدينة العربية، إسلامية بعد أن دخلها المسلمون الفاتحون ، ورغم تكالب الصليبيين عليها وتعرضها للغزو والاحتلال ومحاولات طمس هويتها العربية الإسلامية ، إلا أن أطول فترة حكم لهذه المدينة العربية ، عبر التاريخ هي فترة الحكم الإسلامي التي دامت حوالي ثلاثة عشر قرنا من الزمن (من الفتح الإسلامي للقدس عام 638 م إلى سقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني عام 1917 م) .

تلت هذه المراحل التاريخية الحافلة بالأحداث، مرحلة تبدو أنها الأخطر عبر تاريخ ،حيث تعرضت المدينة وكامل فلسطين لمحاولات طمس معالمها و تغيير هويتها العربية الإسلامية والاستيلاء عليها، بعد قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 .

على ضوء ما تعرضت له مدينة القدس من أحداث عبر التاريخ ، كيف كان وضعها القانوني ؟ وما موقف الأمم المتحدة من إجراءات تهويدها ونقل السفارة الأمريكية إليها ؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الموضوع إلى أربعة مباحث نختصر فيها المراحل التاريخية لمدينة القدس، بحيث نتناول في الأول الأحداث التي مرت بها المدينة منذ ما قبل الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني ، ونستعرض في الثاني وضع المدينة إبان الاحتلال والانتداب البريطاني لفلسطين ونستجلي في الثالث الوضع القانوني للقدس عقب قرار التقسيم والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ونخلص في الاخير الى إبراز موقف الأمم المتحدة من إجراءات تغيير الوضع القانوني للقدس لاسيما الإجراءات التي قامت بها إسرائيل باعتبارها عاصمة لها، وقرار الرئيس الأمريكي " دونالد ترمب " نقل السفارة الأمريكية إليها .

المبحث الأول

القدس من ما قبل الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني

مرت مدينة القدس عبر تاريخها العريق بأحداث كان لها بالغ الأثر على مركزها القانوني والروحي والاجتماعي ، نلخصها في هذا المبحث الذي قسمناه إلى قسمين نتناول في الأول ، القدس في فترة ما قبل الفتح الإسلامي وبالتحديد من عام 3000 ق.م إلى عام 637 م (المطلب الأول) ونتناول في الثاني وضع مدينة القدس إبان الفتح الإسلامي والعهد العثماني وبالتحديد خلال الفترة الممتدة من 638 م إلى 1516 م (المطلب الثاني)

المطلب الأول

القدس في فترة ما قبل الفتح الإسلامي(3000 ق.م – 637 م)

يجمع جل المؤرخين الى أن نشأة مدينة القدس ترجع الى حوالي 3000 عام قبل الميلاد على يد أحدى القبائل الكنعانيين العرب(اليبوسيون) و كان اسمها « يبوس « نسبة لهذه القبيلة . وتسمى أيضا « أورشليم « نسبة إلى اله اليبوسيين «وكانت تسمي « ساليم « أو « شاليم « أي « مدينة السلام « .[1] وبداية من القرا 16 ق.م وفي عهد الملك الفرعوني « اخناتون « أخضعت للنفوذ الفرعوني ، غير أنها تعرضت للغزو على يد « **الخابيرو** « وهم قبائل من البدو ، وبقيت تحت سيطرتهم حوالي ثلاثة قرون إلى أن استردها الفراعنة في عهد الملك « سيتي الأول « 1317 ق. م – 1301 ق . م [2] .

ويروى أن بني إسرائيل خرجوا في عهد الفرعون « رمسيس الثاني « وولده « مرنبتاح « عام 1350 ق.م بقيادة النبي موسى عليه السلام متجهين صوب فلسطين ولما اجتازوا صحراء سيناء رجعوا الى موسى وأبلغوه أن فيها قوما جبارين، رافضين الذهاب اليها وقالوا له ما أورده القرآن الكريم : « اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون « [3].

وقد استطاع داود إنتزاع مدينة القدس والسيطرة عليها عام 977 أو 1000 ق.م ، وسماها مدينة داود وقام ببناء قصر وعدة حصون بها . واستمر حكمه لها لمدة 40 عاما . بعد وفاته خلفه ابنه سليمان الذي دام حكمه لها 33 عاما وبعد وفاة سليمان خلفه ابنه « رحبعام « وفي عهده كان يطلق على مدينة القدس اسم « أورشليم « وهو مشتق من الاسم العربي الكنعاني « شاليم « أو « ساليم « الذي ورد في التوراة ، أنه حاكم عربي يبوسي[4].

وفي عام 586 ق.م تعرضت القدس لسيطرة الملك البابلي « نبوخذ نصر الثاني بعد انهزام آخر ملوك اليهود « صدقيا بن يوشا « وتم أسر من بقي فيها من اليهود ونقلهم إلى بابل . غير أنه وفي العصر الفارسي الممتد من 537 الى 333 ق.م سمح الملك الفارسي « قورش « عام 538 ق. م ، لكل من أراد من أسرى اليهود ببابل بالعودة الى القدس [5].

وفي العصر الإغريقي استولى الاسكندر الأكبر على مدينة القدس عام 333 ق.م و واستمر خلفاؤه المقدونيين والبطالمة في حكم المدينة بعد وفاته ، حيث استولى عليها بطليموس وضمها الى مملكته في مصر عام 323 ق.م ثم انتقلت عام 198 ق.م الى سلطة السلوقيين بسورية بعد ضمها على يد « سيلوكسنيكاتور « ، وقد تأثر السكان المقدسيون في تلك الفترة بالحضارة الاغريقية [6].

وفي عام 63 ق.م قام الجيش الروماني بقيادة « بومبيجي « بالاستيلاء على مدينة القدس وضمها إلى الإمبراطورية الرومانية وقد شهدت المدينة في الفترة الممتدة من 66 م إلى 70م اضطرابات وأعمال شغب وعصيان مدني من قبل اليهود سرعان ما تم قمعها من قبل الحاكم الروماني « تيطس « الذي قام بأسر عدد كبير من اليهود وإحراق المدينة . غير أن اليهود عاودوا الكرة مرتين بإعلانهم العصيان مرتين على الحكم الروماني عامي 115 م و 132 م وسيطروا على المدينة . ولم يتردد الإمبراطور الروماني« هادريان» في قمع حركة التمرد واسترداد المدينة من اليهود وإخراجهم منها وأبقى فقط على المسيحيين بها وتدميرها[7]. وقام عام 125 م بتغيير اسمها الى « إيلياء « .[8]وفي عهد الإمبراطور الروماني « قسطنطين الأول « قام بنقل عاصمة الإمبراطورية الرومانية من روما الى بيزنطة وأعلن المسيحية ديانة رسمية فكان ذلك بداية تحول للمسيحيين في القدس حيث تم إثرها بناء كنيسة القيامة عام 326 م [9].

وكان انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين متناحرين عام 395 م ، فرصة للفرس لمعاودة الاستيلاء على مدينة القدس وإخضاعها لسيطرتهم عام 614 م . غير أن الرومان قاموا باستعادتها عام 628 م . ولم تدم سيطرتهم عليها هذه المرة سوى فترة قصيرة سرعان ما تلاشت[10].

المطلب الثاني

القدس إبان الفتح الإسلامي و العهد العثماني (638 م–1516 م)

بداية من عام 638 م الموافق للسنة 17 هـ أصبحت مدينة القدس العربية إسلامية بعد أن دخلها المسلمون صلحا [11]. حيث اجبر سكانها الذين خابت آمالهم في وصول النجدات البيزنطية على ابرام الصلح بعد أن اشترطوا أن يكون الخليفة عمر بن الخطاب هو من يكتب لهم الأمان . وقد استجاب عمر بن الخطاب وتنقل الى القدس لتسلمها .وعند وصوله أذن بلال الحبشي فأقام الصلاة وصلى عمر بن الخطاب بهم . وصالح نصارى بيت المقدس على الجزية ثم كتب لهم كتاب أمان ومصالحة بحضور خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمان بن عوف ومعاوية بن ابي سفيان . ومكث عمر بن الخطاب في القدس عدة أيام ، وخلال هذه المدة الزمنية كشف رضي الله عنه عن موضع الصخرة الخاصة بمعراج رسول الله صلى الله عليه وسلم واختط[12] المسجد العمري ، المشهور باسم المسجد الأقصى .[13]

وبعد قيام عمر بن الخطاب بكتابة العهدة العمرية لأهل القدس قسم الشام إلى قسمين ، الأول شمل منطقة الشام من حوران إلى حلب وما بعده وعين عليها أبا عبيدة عامر بن الجراح ، أما الثاني فقد شمل فلسطين والقدس والساحل وعين على رأسه يزيد بن أبي سفيان . ولم تبق مدينة حصينة في فلسطين سوى عسقلان التي تولى معاوية بن أبي سفيان محاصرتها وفتحها صلحا . وبهذا تمت تصفية الوجود البيزنطي بشكل تام عن فلسطين [14].

شهدت القدس نهضة علمية وعمرانية خلال العصر الأموي (661 م – 750 م) حيث قام عبد الملك بن مروان ببناء مسجد قبة الصخرة في الفترة من 682 م إلى 691 م وأعيد بناء المسجد الأقصى عام 709 م كما عنيت المدينة باهتمام مماثل خلال العصر العباسي (750 م – 878 م) ، غير أنها مرت بفترة عدم استقرار بسبب نشوب صراعات عسكرية بين العباسيين والفاطميين والقرامطة وخضعت بعد ذلك المدينة لحكم السلاجقة عام 1071 م [15].

وفي عام 1099 م سقطت مدينة القدس إثر الحملات الصليبية التي استهدفتها وقام الصليبيون بتشريد وقتل سكانها المسلمين وانتهاك مقدساتهم .وقام المسلمون بقيادة صلاح الدين الايوبي عام 1187 م باسترجاعها إثر معركة حطين وأزالوا الصليب من على قبة الصخرة .وبعد وفاة صلاح الدين الايوبي قام الصليبيون في عهد ملك صقلية « فرديريك » بانتزاعها من المسلمين وظلت تحت سيطرتهم لمدة 11 عاما الى أن تم استردادها عام 1244 م على يد الملك الصالح نجم الدين أيوب . وفي عهد المماليك تعرضت المدينة للغزو المغولي عام 1244 م ، لكن الغزاة جوبهوا برد فعل المماليك الذين هزموهم بقيادة سيف الدين قطز والظاهر بيبرس في معركة عين جالوت عام 1259 م.وأصبحت بعدها مدينة القدس وكامل فلسطين تحت حكم المماليك الذين حكموا الشام ومصر بعد الدولة الأيوبية الى غاية عام 1517 م [16] .

إبان العهد العثماني الذي امتد سلطانه ليشمل جل البلاد العربية بما فيها فلسطين بداية من عام 1517 م ،لم يكن

لمدينة القدس وضع قانوني مستقل . وقد ساهم العثمانيون طيلة فترة حكمهم في المحافظة على الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس وتطويرها عمرانيا وحمايتها ببناء الأسوار القائمة حاليا حول البلدة القديمة وعددها أربعة وثلاثين برجا بالإضافة الى أبوابها السبعة [17].

وفي السنوات الأخيرة لفترة حكم العثمانيين للبلاد العربية التي امتدت لأربعة قرون ،لاحت في الأفق بوادر مبكرة للتأسيس لكيان سياسي لليهود حيث وبتاريخ 29 أوت 1897 م انعقد أول مؤتمر صهيوني في المدينة السويسرية « بال « في محاولة من مؤسس الحركة الصهيونية « ثيودور هرتزل « لإقامة وطن لليهود على ارض فلسطين . غير أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني قد عمل على اجهاض هذه المحاولة بمنع اليهود من الهجرة الى فلسطين كما قام بتكليف أعضاء من موظفي قصره الخاص بتولي شؤون متصرفية القدس [18].

ويروي أنه طيلة فترة الحكم العثماني لمدينة القدس الذي امتد من عام 1517 م إلى 1917 م والذي تخللته فترة قصيرة جدا بين عام 1881م و 1840 م حكمها المصريون ، فإن العثمانيين لم يقوموا بأية تغييرات ديمغرافية بالمدينة ولم يستوطن الأتراك القدس أو أي جزء آخر من فلسطين وأن التغيير الذي حصل كان منحصرا في الإدارة فقط[19].

يتضح من استعراض الجذور التاريخية لمدينة القدس أنها كانت مدينة عربية المنشأ والأصل، متعددة الديانات،وبحكم موقعها الجغرافي تنافست عليها مختلف القوميات والإمبراطوريات حيث تعرضت للاحتلال عبر العصور ابتداء من العصر الفرعوني في القرن 16 ق.م وتعاقب عليها البابليون والفرس والإغريق فالرومان منذ ما قبل الميلاد إلى أن تم فتحها في القرن السابع الميلادي على يد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ويتضح مما سبق أن هذه المدينة لم يكن لها وضع قانوني مستقل بسبب سياسات الاحتلال والإخضاع والضم من قبل الإمبراطوريات المتعاقبة .

يتضح من كرونواوجيا الأحداث التاريخية أن أطول فترة حكم لمدينة القدس هي فترة الحكم الإسلامي التي دامت حوالي ثلاثة عشر قرنامن الزمن (من الفتح الإسلامي للقدس عام 638 م الى سقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني عام 1917 م) ، تليها فترة الحكم الروماني بأربعة قرون بينما لم تدم فترة الحكم اليهودي للمدينة أكثر من ثلاثة قرون [20].

المبحث الثاني

القدس إبان الاحتلال والانتداب البريطاني لفلسطين

نتناول في هذا المبحث وضع مدينة القدس إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين خلال الفترة الممتدة من 1917م إلى 1922م (المطلب الأول) و إبان مرحلة الانتداب التي كانت استمرارا للاحتلال والتي امتدت من عام 1923م إلى 1948 م (المطلب الثاني) .

المطلب الأول

القدس إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917 – 1922)

إثر الوهن الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ، وجدت بريطانيا الفرصة سانحة لتحقيق أطماعها وطموحاتها التي أعلن عنها وزير خارجيتها « بلفور» في وعده المشؤوم بتاريخ 2 نوفمبر 1917م ، فقررت التحرك صوب فلسطين لاحتلالها وتهيئة الظروف لإنشاء وطن لليهود على أرض فلسطين [21] .

تحركت بريطانيا بقواتها الموجودة بمصر نحو جنوب فلسطين وقامت باحتلاله ، وكان هدفها التالي مدينة القدس التي احتلتها بتاريخ 9 ديسمبر 1917 م. ولم يستطيع قائد قوات الاحتلال الجنرال « أدموند اللنبي» إخفاء حقده على الإسلام والمسلمين بقوله أمام حشد من أعيان مدينة القدس عند دخوله إليها: « اليوم انتهت الحروب الصليبية « في إشارة الى أن الحروب التي يخوضونها هي للتمكين للصليب على حساب الإسلام ،وقام بنشر بيان ، جاء نصه كما يلي : « إن انهزام الأتراك أمام الجيوش التي تحت قيادتي ، أدى إلى احتلال مدينتكم من قبل جيشي ، وفي الوقت الذي أذيع عليكم هذا النبأ ، أعلن الأحكام العرفية ، وستبقى هذه الأحكام نافذة المفعول ما دامت ثمة ضرورة حربية . ولئلا ينالكم الجزع ، كما نالكم من الأتراك الذين انسحبوا ، أريد أن أخبركم أنني أرغب أن أرى كل واحد منكم قائما بعمله وفق القانون ، دون أن يخشى أي تدخل من قبل أي كان .

وفضلا عن ذلك بما أن مدينتكم محترمة في نظر إتباع الديانات الثلاث الكبرى وترابها مقدس في نظر الحجاج والمتعبدين الكثيرين ، من أبناء الطوائف الثلاث المذكورة منذ قرون وأجيال ، أود أن أحيطكم علما بأن كل بناء مقدس ونصب ، ومكان أو معبد ، أو مقام ، أو مزار ، أو أي مكان مخصص للعبادة من أي شكل وإلى أية طائفة من الطوائف الثلاث ، سيُصان ويحتفظ به عملا بالعادات المرعية ، وبالنسبة إلى تقاليد الطائفة التي تملكها « [22] .

حاولت القوات العثمانية بقيادة اللواء علي فؤاد قائد الفيلق العثماني عن القدس الدفاع باستماتة عن فلسطين وخاصة مدينة القدس إلا أن القوات البريطانية أحكمت سيطرتها على فلسطين و أخضعتها بالكامل للاحتلال في شهر سبتمبر من عام 1918 م [23].

وفي سبتمبر من عام 1920 م أقامت الحكومة البريطانية المحتلة إدارة مدنية لتحكم بواسطتها فلسطين وعينت « هربرت صموئيل « الشخصية البريطانية ذو الديانة اليهودية المشهور بصهيونيته وحماسته في إصدار وعد بلفور، أول مندوب سام بريطاني على فلسطين [24].

وكان « هربرت صموئيل « الذي كان يشغل وزيرا في الحكومة البريطانية قد قدم في 9 نوفمبر 1914 م ، مسودة مذكرة حكومية لرئيس الحكومة « هربرت اسكويت « تتضمن إقامة دولة يهودية في فلسطين برعاية بريطانيا[25].

يتضح مما سبق أن مدينة القدس و كامل فلسطين كانت خلال الفترة الممتدة من 1917 م إلى 1922م ، تحت الاحتلال البريطاني ،وأن هذه الخطوة لم تكن سوى تمهيد لوضعها لاحقا تحت الانتداب ومن ثمة تهيئة الظروف السياسية والدبلوماسية والقانونية والديمغرافية لجعلها دولة لليهود .

المطلب الثاني

القدس إبان الانتداب البريطاني لفلسطين (1923م – 1948م)

أعدت بريطانيا مشروع صك انتدابها على فلسطين وقدمته لعصبة الأمم في 6 جويلية 1922م ، وقد صدقت عليه العصبة وأصدرته بتاريخ 24 جويلية 1922م ودخل حيز النفاذ في 29 سبتمبر 1923م.هذا الصك الدولي المكون من ديباجة و28 مادة ، يرى فيه البعض أنه ليس سوى تأكيد رسمي من منظمة دولية لما أورد هو عد بلفور[26] ، أضفت عليه عصبة الأمم الطابع

القانوني الملزم دوليا بمنح الحكومة البريطانية الوجود الشرعي الدولي في فلسطين ، بل أن مضمونه ليس سوى ترجمة لما قامت به الحكومة البريطانية في صيف عام 1920 م عندما قامت بحل الإدارة العسكرية وإحلال محلها إدارة مدنية في فلسطين . وقد جاءت معظم مواد الصك لتغطية أعمال قامت بها بريطانيا خلال فترة احتلالها لفلسطين من عام 1917 م إلى عام 1922 م، أي قبل اعتماد عصبة الأمم لصك الانتداب بحوالي خمسة أعوام [27].

ومن خلال القراءة المعمقة لديباجة ومواد هذا الصك يمكننا استنتاج مجموعة من الملاحظات نوردها فيما يلي :

- خلو صك الانتداب من ذكر مدينة القدس بالاسم ،على الرغم من أهميتها الروحية والدينية والإستراتيجية والاكتفاء بالتلميح إليها في المادتين 13 و 14 من خلال بعض العبارات من قبيل « الأماكن المقدسة » ، « المقامات الإسلامية المقدسة » .
- بالرغم من أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين قد صيغت مواده بتحيز سافر لليهود من خلال منحهم حقوق سياسية ودينية واقتصادية وفي مقدمتها حق إنشاء وطن قومي لهم على أرض فلسطين على حساب الحقوق الشرعية والتاريخية للعرب المسلمين والمسيحيين ، فإن ديباجة هذا الصك ومعظم مواده ،تثبت أن فلسطين عربية بما فيها مدينة القدس باعتبارها جزءا منها ، رغم من أن الصك لا يشير صراحة الى كلمة»عربية « ويكتفي فقط بذكر كلمة « فلسطين « في ديباجته و في المواد من 4 إلى 23 والمادتين 25 و28 ، وهو تأكيد على أن فلسطين كانت على مر التاريخ بلاد عربية وأن احتلالها ووضعها تحت انتداب دولة منحازة لليهود تمهيدا لتغيير وضعها القانوني هو انتهاك صارخ للأعراف والقانون الدوليين .
- أن ديباجة وعدد من مواد الصك قد نصت على مسؤولية الدولة المنتدبة بتهيئة الظروف التي من شأنها ضمان إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهو ما أكدته المادة الثانية : « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وفقا لما جاء في ديباجة هذا الصك ... « [28]. وهذا دليل على أن اليهود لم يكن لهم وطن، وان دعوة عصبة الأمم بريطانيا ، بإنشاء وطن لهم على فلسطين العربية وتسهيل الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين وتشجيع عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين ليس سوى تأكيد على أن فلسطين عربية وأن إجراءات تغيير وضعها القانوني باطلة وغير مشروعة ولو نص عليها صك دولي صادر عن منظمة دولية .

إذن يمكننا القول أن مدينة القدس الفلسطينية لم يكن لها وضع قانوني مختلف عن فلسطين التي وضعت كلها تحت الانتداب البريطاني ، وأن عدم ذكر القدس في صك الانتداب ليس سوى تأكيد على أنها مدينة عربية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية . وأن صك الانتداب لا يمكنه تغيير حقيقة وضعها القانوني والروحي والتاريخي كجزء من فلسطين العربية وأولى القبلتين وثالث الحرمين، لأنه مخالف للأعراف والقوانين الدولية وتم فرضه في تجاهل تام لأصحاب الحق في الأرض .

المبحث الثالث

الوضع القانوني للقدس بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

نتناول في هذا المبحث الوضع القانوني للقدس بموجب وعقب قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م (المطلب الأول) والذي أسفر في خطوة غير مسبوقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، عن تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، والوضع الذي أصبحت عليه هذه المدينة المقدسة عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 م

(المطلب الثاني)

المطلب الأول

الوضع القانوني للقدس بموجب وعقب قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 م

إن احتلال بريطانيا لفلسطين ومدينة القدس عام 1917 ، ومحاولة شرعنة وجودها بموجب صك انتدابها على هذه الأرض العربية الإسلامية والمسيحية، لم يكن سوى تمهيد لإنشاء كيان سياسي لليهود على فلسطين ، ومصادرة لهذه الأرض العربية ومنحها لليهود ، في انتهاك صارخ للحقوق السيادية للفلسطينيين واعتداء سافر على حقهم التاريخي في القدس وكامل فلسطين.

ولإكساب هذه الإجراءات الطابع القانوني الدولي عمدت الدولة المنتدبة على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وفعلا صدر هذا القرار الذي يحمل رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947، والذي تضمن مجموعة من التوصيات تتلخص كالأتي[29]:

- تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين تكون أحداهما عربية والأخرى يهودية ،
- إنشاء كيان مستقل في مدينة القدس ، والقرى المحيطة بها على أن يخضع لنظام حكم عالمي تديره منظمة الأمم المتحدة ،
- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

وقد أوصى هذا القرار بان تكون القدس مدينة منفصلة عن الدولتين العربية واليهودية «Corpus Separatum »، على أن تشمل القرى المحيطة بها من أبوديس ، شرقا إلى عين كارم ، غربا وشعفاط، شمالا وبيت لحم، جنوبا [30].

تنفيذا لقرار التقسيم أعلن اليهود عن قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948م ، قبل يوم واحد من انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسرعان ما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي اعترافهما بها[31].والجدير بالذكر أن قرار التقسيم قد حاز 33 صوتا واعتراض 13 عضوا وامتناع 10 أعضاء [32] .

وقد استغلت إسرائيل حالة الفوضى التي أعقبت انسحاب قوات الانتداب البريطاني، للاستيلاء على أراض عربية تضم 12 حيا عربيا تقع في الجزء الغربي من القدس . مما أدى إلى تدخل الجيوش العربية لنجدة فلسطين . وعلى الرغم من هذا التدخل قد استقر الحال عن وقوع الشطر الغربي من مدينة القدس بيد الإسرائيليين والشطر الشرقي بيد الأردنيين [33].

وفي خطوة للتأكيد على الوضع القانوني للقدس الذي أقره القرار الأممي رقم 181 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9 /12//1949م ، القرار رقم 303 ، الذي أعادت التأكيد فيه على أن القدس ينبغي أن توضع تحت نظام عالمي دائم ، على أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إيجاد قانون أساسي لهذه المدينة والعمل على تنفيذه . غير أن إسرائيل التي أعربت عن رفضها لذلك ، أعلنت بتاريخ 26/12/1949م أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل واعتبرتها عاصمة لها.وبتاريخ 23/1/1950م ، اصدر الكنيست الإسرائيلي قرارا يقضي بنقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى الشطر الغربي من مدينة القدس . وقد اعتبرت الأمم المتحدة هذا الإجراء غير قانوني لمخالفته قواعد القانون الدولي وقرار التقسيم 181 وبقية القرارات اللاحقة

له [34].

وفي أعقاب انتهاء الأعمال الحربية بين الأردن وإسرائيل والتوقيع على اتفاقية الهدنة بتاريخ 3/4/1949م ،تم وضع الشطر الشرقي من مدينة القدس بيد الأردن . وبعد سلسلة من الاجتماعات الشعبية والمؤتمرات التي انعقدت بحضور مئات الشخصيات الفلسطينية في نهاية عام 1948م ،تم الإعلان عن الوحدة بين الضفة الغربية بما فيها القدس مع الأردن . وبتاريخ 24 /10/1950م ،أعلنت المملكة الأردنية رسميا عن ضمها للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية . وبقيت المدينة المقدسة تحت الحكم الأردني إلى غاية 7/6/1967م [35]. وعقب اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في 5 جوان 1967م، بالهجوم الإسرائيلي على القوات الجويه المصرية بسيناء ، وقع الجزء الشرقي من المدينة تحت باحتلال الإسرائيلي[36] .

المطلب الثاني

الوضع القانوني للقدس عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 م

كانت القدس خاضعة للحكم الأردني إلى غاية الاحتلال الإسرائيلي للمدينة في الخامس جوان 1967م . وبعد وقوع المدينة في قبضة إسرائيل ، عمدت حكومة الاحتلال إلى انتهاج سياسة لتهويدها وتغيير معالمها وضم القدس الشرقية إليها ، بحجة توحيد المدينة ، حيث قام الكنيست الإسرائيلي بتعديل قانون البلديات الإسرائيلي رقم 6 لعام 1967م ، وبموجب هذا التعديل تم منح وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع نطاق بلدية القدس ، بضم مناطق جديدة إليها .

كما أجرت وزارة الداخلية بتاريخ 26 جوان 1967م ، عملية إحصاء لسكان مدينة القدس ، منحتهم على إثرها بطاقة الهوية الإسرائيلية ، واعتبار القوانين الأردنية التي كانت سارية على المدينة لاغية . كما قامت الحكومة الإسرائيلية بإلحاق المحاكم التي كانت تخضع للقانون الأردني ، إلى المحاكم الإسرائيلية ، كما ألغت البنوك العربية وفرضت الضرائب على سكانها . وكانت تستهدف من وراء هذه السياسة ، محو الهوية العربية عن مدينة القدس وتغيير وضعها القانوني والديمغرافي[37] .

يتضح مما سبق أن إسرائيل التي استحدثت بقرار غير ملزم ومخالف للأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بنشأة الدول ، قد استغلت قرار التقسيم رقم 181 والظروف التي اعتمد فيها ، في الحصول على اعتراف دولي بنشأتها ، مدعومة بتأييد غير مسبوق من قبل بريطانيا التي مهدت لها الطريق ، بدءا بمرحلة وعد « بلفور »، مرورا بمرحلة احتلالها لفلسطين وانتهاء بمرحلة الانتداب .

ويبدو أيضا أن العرب الذين رفضوا هذا الوضع الجديد الذي افرزه قرار التقسيم لم يقرؤوا جيدا تداعياته على مستقبل فلسطين التي تأثرت بشكل كبير بموازين القوى المختلة بين البلدان العربية والدول الغربية المؤيدة لإسرائيل ، مما أضاع فرصة الحفاظ ليس على القدس فحسب ولكن على فلسطين بأكملها . وبقدر ما كان الفلسطينيون أكبر ضحية لقرار التقسيم الجائر وغير العادل بقدر ما لم يستفيدوا من هذا القرار في الحصول على دولة ذات سيادة على غرار إسرائيل ، هذا الكيان المحتل الذي استحوذ على القدس واستولى على الأرضي الفلسطينية وانتهج سياسة ممنهجة لتهويدها ، وأضحت إسرائيل التي أصبحت عضوا في منظومة الأمم المتحدة ، عائقا في طريق إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف .

المبحث الرابع

موقف الأمم المتحدة من إجراءات تغيير الوضع القانوني للقدس

نتناول في هذا المبحث الأخير موقف الأمم المتحدة من احتلال إسرائيل للقدس ، وتحديها لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بإعلانها عاصمة موحدة لها (المطلب الأول) أيضا موقف الأمم المتحدة من قرار الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب » بالمضي قدما من أجل تنفيذ القانون الذي أصدره مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1995 م ، المتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في انتهاك سافر لقرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي (المطلب الثاني) .

المطلب الأول

موقف الأمم المتحدة من احتلال إسرائيل للقدس وإعلانها عاصمة لها

لم تتردد الأمم المتحدة في إدانة ورفض الإجراءات غير القانونية التي قامت بها إسرائيل منذ احتلالها للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 م ، ولاسيما تلك التي كانت تستهدف تغيير الوضع القانوني للقدس والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها إليها بالقوة .

فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2253 المؤرخ في 4 جويلية 1967م الذي أكدت فيه على عدم شرعية الأنشطة الإسرائيلية في المدينة وطالبت بإلغائها [38] ، تلاه القرار رقم 2254 بتاريخ 14 جويلية 1967م الذي تأسفت فيه لعدم التزام إسرائيل بالقرار رقم 2253 ، وطالبتها بإلغاء كافة الأنشطة التي اتخذتها و» الامتناع فورا من إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس « [39].

ومنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية عام 1967م ، توالت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تضمنت موقف هذه المنظمة الدولية الثابت والصريح من سياسات التهويد والاستيطان وتغيير الهوية المقدسية والوضع القانوني والقدس باعتبارها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتأكيدها من أن « جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، وغيرت أو توخت تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف ، وبخاصة ما يسمى القانون الأساسي[40] المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ،لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورا « [41].

وقد صيغت عبارات بعض قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس بأسلوب يتسم بالحزم تجاه سياسات إسرائيل وبعض الدول المؤيدة لهذه السياسات التي تخالف القانون الدولي ، وهذا نستشفه من القرار رقم 5631/ الصادر عن الجمعية العامة والتي نص في فقرته الأولى على أن الجمعية العامة : « تقرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق «. والفقرة الثانية من نفس القرار التي تشير إلى أن الأمم المتحدة « تشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن 478 (1980م) ، ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار « .

وأكدت الأمم المتحدة على « ضرورة احترام وصون وحدة كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، وتلاصقها وسلامتها « [42]. وفي قرار آخر صدر عقب إعلان « ترمب « قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل

، كررت الجمعية العامة تأكيد موقفها وما قررته بشأن القدس ،» من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية ، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق ، وتطلب إلى إسرائيل أن توقف فورا جميع هذه التدابير غير القانونية المتخذة من جانب واحد»[43] . ومن جهته أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تدين الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني للقدس حيث صدر عن المجلس 11 قرارا [44] ، تؤكد كلها على أن القدس أرض محتلة [45] ، بدءا بالقرار رقم 242 المؤرخ في 22 نوفمبر 1967م ، الذي طالب فيه انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وعدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب [46]. والقرار رقم 478 ، الذي قرر فيه مجلس الأمن عدم اعترافه بالقانون الأساسي الذي أصدرته إسرائيل والذي بموجبه تعتبر القدس عاصمة لها .

وطالب المجلس الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة [47]وانتهاء بالقرار رقم 2334 المؤرخ في23 ديسمبر 2016 م ، الذي نص على أن المجلس « يؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/ يونيه 1967 م ، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس ، سوى التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات « [48].

المطلب الثاني

موقف الأمم المتحدة من قرار « ترمب « الاعتراف بالقدس

عاصمة لإسرائيل و نقل السفارة الأمريكية إليها

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المؤيدة لإسرائيل والداعمة لما تتخذه من إجراءات مخالفة للقانون الدولي بعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ،حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 23 أكتوبر 1995 بإصدار قانون يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس[49].

وفي تحد صارخ لقرارات الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ،اعترف الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب « في خطاب له بالبيت الأبيض يوم 6 ديسمبر 2017 م ، بالقدس عاصمة لإسرائيل وأمر وزارة الخارجية بالتحضير لنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس . وصرح قائلا : « وفيت بالوعد الذي قطعته بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل « [50] .

إن إقبال « دونالد ترمب « على المضي قدما لتكريس قانون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، الذي أحجم كل الرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه للبيت الأبيض على تنفيذه ، يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لاسيما المادة 25 منه التي تُلزم الدول الأعضاء بقبول قراراتها والالتزام بتنفيذها . حيث جاء نص المادة متضمنا لهذا الالتزام بالتأكيد على أن « يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق « [51].

وفي خطوة لإبطال هذا الإجراء المخالف لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس ، تقدمت مصر بصفتها عضو غير دائم بمجلس الأمن بمشروع قرار جاء فيه « أن أي قرارات أو تدابير تهدف إلى تغيير هوية أو وضع مدينة القدس أو التكوين السكاني للمدينة المقدسة، ليس لها أثر قانوني ولاغية وباطلة ، ولابد من إلغائها، التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة « [52] . وقد وافق كل أعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت حق النقض « VETO « لإجهاضه [53].

وكان التصويت بالنقض الذي استخدمته « نيكي هيلي « ممثلة الولايات المتحدة بالمجلس ، متوقعا بالنظر لموقف الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب « وانحيازه التام لإسرائيل ، مما يعد تراجعا واضحا بالمقارنة مع موقف سلفه « باراك أوباما « ، الذي قالت « نيكي هيلي « بشأن تصويت بلدها بالامتناع على قرار مجلس الأمن رقم 2334 المتعلق بإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، الذي صدر في نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس « أوباما « ، والذي حصل على موافقة 14 عضوا صوتوا لصالحه ، بأنه وصمة وخطأ لن ترتكبه الولايات المتحدة الأمريكية من جديد [54].

وكان وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي قد صرح قبل التصويت ، بأن فلسطين، ستلجأ إلى الجمعية العامة في حالة استخدام الولايات المتحدة حق النقض ، وتطالبها بعقد جلسة طارئة في إطار قرار» الاتحاد من أجل السلام «، رقم 377 لعام 1950 م [55] . وفعلا ، تقدمت كل من تركيا واليمن باسم المجموعة العربية ومجلس التعاون الإسلامي ، بمشروع قرار[56]، حول وضع القدس ، إلى الجمعية العامة ، التي انعقدت في دورة استثنائية طارئة .وقد تضمن المشروع عبارات لم تشر صراحة للولايات المتحدة الأمريكية وقرار الرئيس « ترمب « لكنها توحي بأنها هي المعنية بها ، هذا ما نستشفه من العبارة التالية الواردة في المشروع، والتي جاء نصها كالآتي: « وإذ تعرب في هذا الصدد عن أسفها البالغ إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس». والمقصود بـ «القرارات الأخيرة « قرار « ترمب « ، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والأمر بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس .

وكذا الفقرة الأولى من مشروع قرار الجمعية العامة، التي جاء نصها كما يلي : « تؤكد أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهيب ، في هذا الصدد بجميع الدول أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف ، عملا بقرار مجلس الأمن 478 لعام 1980 م .

وأيضا الفقرة الثانية من نفس مشروع القرار التي جاء نصها كما يلي : « تطالب جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف ، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات «.[57]

وقد حظي مشروع هذا القرار الذي عُرض للتصويت في 21 ديسمبر 2017 م ، بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية العامة البالغ عددهم 193 عضو ، حيث صوت لصالح هذا المشروع 128 عضوا وعارضه 9 أعضاء ، هم : الولايات المتحدة الأمريكية ، إسرائيل ،غواتيمالا ،هندوراس ، طوغو، ميكرونيزيا ، ناورو ، بالاو، وجزر مارشال . وامتنع عن التصويت عليه 35 عضوا في حين تغيب عن التصويت 21 عضوا [58].

ورغم المعارضة الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية الواسعة ، إلا أن الرئيس « دونالد ترمب « قد ضرب عرض الحائط كل هذه المواقف الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، المؤكدة أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 م ، هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ونفذ وعوده الانتخابية في تحد للعرب والمسلمين في الذكرى السبعين للنكبة العربية ، بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس وتدشين مقر هذه السفارة في 14 ماي 2018 م ، في جو من الغضب والاحتجاجات الفلسطينية ، التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة ، في إطار ما سمي « مسيرة

العودة « التي انطلقت رمزيا في 30 مارس 2018 م ، والتي شارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين الغاضبين ، لاسيما من قطاع غزة . وقد بلغت هذه الاحتجاجات ذروتها في ذكرى النكبة ،التي يبدو أن الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب « قد اختارها بعناية وعن قصد لإهانة الفلسطينيين وكافة العرب والمسلمين ،عندما أقامت بلاده مراسيم الافتتاح الرسمي لمقر سفارتها بالقدس . وقد خلفت احتجاجات مسيرة العودة أكثر من 70 شهيدا و2700 جريح في يوم واحد .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الوضع القانوني للقدس وموقف الأمم المتحدة من نقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، خلصنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي :

1 - إن إسرائيل التي استحدثت بقرار غير ملزم ومخالف للأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بنشأة الدول ، قد استغلت قرار التقسيم رقم 181 للحصول على اعتراف دولي بها ، مدعومة بتأييد غير مسبوق من قبل بريطانيا التي مهدت لها الطريق ، بدءا بمرحلة وعد « بلفور «، مرورا بمرحلة احتلالها لفلسطين وانتهاء بمرحلة الانتداب الذي استمر لغاية عام 1948م ، تاريخ نشأة إسرائيل . في حين أن العرب الذين رفضوا هذا الوضع الجديد ، لم يقرؤوا جيدا تداعياته على مستقبل فلسطين والقدس الشريف ، مما أضاع فرصة الحفاظ ليس على القدس فحسب ولكن على فلسطين بأكملها . وبقدر ما كان الفلسطينيون أكبر ضحية لقرار التقسيم الجائر وغير العادل بقدر ما لم يستفيدوا من هذا القرار في الحصول على دولة ذات سيادة على غرار إسرائيل ، التي اكتسبت العضوية في الأمم المتحدة ، وأصبحت تشكل عائقا في طريق إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف .

-2 إن الأمم المتحدة تعتبر قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية إليها واعتبارها عاصمة موحدة لها مخالف للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن ، لاسيما القرار رقم 2334 لعام 2016 الذي لا يعترف بأي تغيير للوضع القانوني للقدس ولخطوط الرابع من جوان 1967 م ، سوى التي يتفق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من خلال المفاوضات .

3 – إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 لعام 1980 ، الذي نص المجلس فيه على عدم اعترافه بالقانون الأساسي الذي أصدرته إسرائيل عام 1980 والذي بموجبه تعتبر القدس عاصمة موحدة لها ، يشكل أساسا قانونيا صلبا، لاعتبار الإجراءات التي قام بها الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب « باعترافه بالقدس عاصمة لفلسطين ونقل سفارة بلاده إليها في 14 ماي 2018 بمناسبة ذكرى النكبة ، باطلة وغير ذات أثر قانوني ومخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

4 – إن تنفيذ الرئيس الأمريكي « دونالد ترمب « لقانون مجلس الشيوخ الأمريكي لعام 1995 ، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقيامه بنقل سفارة بلاده إليها ، يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لاسيما المادة 25 منه التي تُلزم الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الامن والالتزام بتنفيذها .

الهوامش:

1- موسى القدسي الدويك – المركز القانوني لمدينة القدس ،دراسة مقدمة لمؤتمر القدس المنعقد في الدوحة قطر في الفترة من 2 الى 4 فبراير 2011 - ص 4

2 - تقرير الجزيرة نت المعنون " القدس عبر التاريخ .. العربي الدائم واليهودي الطارئ "- الرابط :www.aljazeera.net - تاريخ التصفح 21 ديسمبر 2017

3 - خلدون بهاء الدين أبو السعود – أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لأحكام القانون الدولي – مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – رام الله فلسطين – 2010 – ص 15

4 - تقرير الجزيرة نت www.aljazeera.net – المرجع السابق

5 - نفس المرجع

6 - نفس المرجع

7 - تقرير الجزيرة نت www.aljazeera.net – المرجع السابق

8 - موسى القدسي الدويك – المركز القانوني لمدينة القدس - المرجع السابق - ص 4

9 - تقرير الجزيرة نت – المرجع السابق

10 - نفس المرجع

11- موسى القدسي الدويك – المركز القانوني للمدينة - المرجع السابق - ص 4

12- أي قام باختطاط محراب في مكان شاغر وصلى فيه رفقة أصحابه صلاة الجمعة وهو المكان الذي بني يه المسجد العمري (الأقصى) لاحقا

13 - إبراهيم علي الشنيور – الفتح العربي الإسلامي لجنوب بلاد الشام من الناحية العسكرية – منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة السورية – دمشق 2011 م ص 189 وما بعدها

14 - نفس المرجع - ص 196

15 - تقرير الجزيرة نت – المرجع السابق

16 - نفس المرجع

17 - موسى القدسي الدويك – المركز القانوني للمدينة -المرجع السابق – ص5

18 - نفس المرجع - ص 14

19- خلدون بهاء الدين أبو السعود – المرجع السابق - ص 19

20 - خلدون بهاء الدين أبو السعود – المرجع السابق - ص 19

21 - المقصود بعبارة إقامة وطن لليهود هو إقامة دولة بالمفهوم القانوني لكن النصوص والتصريحات كانت تتجنب ذكر مصطلح " الدولة " لما قد يثيره من اعتراضات قوية من شعوب المنطقة حينذاك .–انظرأسامة محمد أبو نحل – ناجي صادق شراب – قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين : رؤية تاريخية سياسية جديدة – جامعة الازهر غزة فلسطين - كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2011 ص 9

22 - أنظر : رفيق شاكر النتشة – إسماعيل أحمد ياغي – عبد الفتاح حسن أبو علية – تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر – المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان – الطبعة الأولى 1991 - ص 12

23 - رفيق شاكر النتشة – إسماعيل أحمد ياغي – عبد الفتاح حسن أبو علية - المرجع السابق – ص 13

24 - نفس المرجع – ص 15

25 - أسامة محمد أبو نحل – ناجي صادق شراب – قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين : رؤية تاريخية سياسية جديدة – جامعة الازهر غزة فلسطين - كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2011 - ص 5

26 - صيغ وعد بلفور وفق النص التالي : " عزيزي اللورد روتشيلد ، يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية ، وقد عرض على الوزارة و أقرته . إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يكون مفهوما بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، و لا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى . وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علما بهذا التصريح . - المخلص آرثر بلفور " - المصدر وزارة الاعلام الفلسطينية .

27 - أسامة محمد أبو نحل – ناجي صادق شراب - المرجع السابق - ص 9 - 10

28 - أنظر صك الانتداب البريطاني المعتمد من عصبة الأمم – المصدر : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى 1915 – 1947 ، جامعة الدول العربية ، القاهرة مصر 1957

29 - انظر القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 /11/1947

30 - موسى القدسي الدويك – القدس والقانون الدولي " دراسة للمركز القانوني للمدينة والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني بها - جامعة القدس بغزة فلسطين – الطبعة الثانية 2002 - ص 16

31 - نفس المرجع – ص 23

32 - من المفارقات أن بريطانيا التي كانت السبب وراء انشاء إسرائيل قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار التقسيم رقم 181 .(انظر أحمد حسن محمد أبو جعفر – دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية – أطروحة ماجستير في القانون العام – جامعة النجاح الوطنية في نابلس – كلية الدراسات العليا - فلسطين 2008 - ص 26)

33 - موسى القدسي الدويك – القدس والقانون الدولي – المرجع السابق – ص 17

34 - موسى القدسي الدويك – القدس والقانون الدولي – المرجع السابق – ص 17

35 - نفس المرجع – ص 18

36 - النكسة، إسرائيل تهزم العرب في ستة أيام – مقال منشور على الموقع : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/6/5- تاريخ التصفح 25 مارس 2018

37 - موسى القدسي الدويك – القدس والقانون الدولي – المرجع السابق – ص 19

38 - عبد الحميد صيام – القدس في القانون الدولي ، مراجعات لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو – مقال منشور في صحيفة القدس العربي - الموقع الالكتروني : www.alqudsco.uk - تاريخ التصفح 18 مارس 2018

39 - الفقرة 2 من القرار رقم 2254 المؤرخ في 14 جويلية 1967

40 - المقصود بالقانون الأساسي ، التشريع الذي صدر عن الكنيست الإسرائيلي في 30 جولية 1980 والذي نصت المادة الأولى منه على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل

41 - قرار الجمعية العامة رقم 56/ 31 بشأن القدس - رمز القرار A/RES/56/31 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001

42 - قرار الجمعية العامة رقم 160/72 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير – رمز القرار A/RES/160 المؤرخ في 23 يناير 2018

43 - قرار الجمعية العامة رقم 15/72 بشأن القدس – رمز القرار A/RES/72/15 المؤرخ في 7 ديسمبر 2017

44 - فيما يلي قرارات مجلس الأمن بشأن بالقدس وفلسطين : القرار رقم 242 (1967) القرار رقم 338 (1973) القرار رقم 446 (1979) القرار رقم 452 (1979) القرار رقم 465 (1980) القرار رقم 476 (1980) القرار رقم 478 (1980) القرار رقم 1397 (2002) القرار رقم 1515 (2003) القرار رقم 1850 (2008 القرار رقم 2334 (2016)

45 -انظر الفقرة الاولى من قرار مجلس الامن رقم 2334 (2016) – رمز القرار : A/RES/2334(2016) بتاريخ 23 ديسمبر 2016

46 - انظر لمزيد من المعلومات نص القرار 242 الذي تضمن صياغته الانجليزية غموضا . فقد ورد في المادة الاولى الفقرة أ عبارة : « انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الاخير « أما العبارة التي جاءت في النص باللغة الفرنسية والاسبانية والصينية والروسية فقد ادخلت « ال « التعريف على كلمة « أراض « . بحيث تزيل أي لبس أو غموض . وقد صرح مندوبو فرنسا و الاتحاد السوفييتي والهند ومالي ونيجيريا قبل التصويت على القرار بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 . المصدر : - تاريخ التصفح 22 مارس 2018

47 - قرار مجلس الأمن رقم 478 – رمز القرار S/RES/478 - المؤرخ في 20 أوت 1980

48 - قرار مجلس الأمن رقم 2334 الفقرة الثالثة – رمز القرار (2016) -S /RES/2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016

49 - محمد عبيدات – 13 انتهاكا للقانون الدولي في قرار ترامب بشأن القدس – مقال منشور بصحيفة العربي الجديد بتاريخ 7 ديسمبر 2017 – بالموقع الالكتروني : www.alaraby.co.uk/politics - تاريخ التصفح 20 مارس 2018

50 - الخطاب نقلته مباشرة وكالات أنباء عالمية وتلفزيونات عربية منها قناة العربية الإخبارية وموقعها الالكتروني www.alarabiya.net/ar/arab

51 - ميثاق الأمم المتحدة

52 - مقال بعنوان « فيتو أميركي ينقض قرارا بمجلس الأمن حول القدس « منشور بموقع قناة الجزيرة الإخبارية الالكتروني : www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/18 - تاريخ التصفح 15 يناير 2018

53 - مقال بعنوان « فيتو أميركي ينقض قرارا بمجلس الأمن حول القدس « - نفس المرجع - وفي تعليق لمراسل الجزيرة بالأمم المتحدة على رأي قانونيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية يفترض أنه لا يحق لها التصويت على مشروع القرار كونها طرفا فيه ، قال أن نص المشروع لم يذكر الولايات المتحدة لأو رئيسها « ترمب « ، أي لم يعتبر طرفا في القضية ، مما سمح للولايات المتحدة نقضه . ويشير بعض المحللين إلى أن مصر تحاشت ذلك لتفادي مضاعفاته وتداعياته على مستقبل علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تقدم لمصر مساعدات مالية كبيرة سنويا .

54 - نفس المرجع

55 - نفس المرجع

56 - مشروع القرار الذي قدم للتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة ، يحمل رمز: A/ES-10/L .22 مؤرخ في 19 ديسمبر 2017 معنون بـ : « الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة »

57 - مشروع القرار الذي قدم للتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة - المرجع السابق

58 - خبر منشور على موقع الجزيرة الاخبارية حول تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن القدس في 21 ديسمبر 2017 – بتاريخ 2017/12/22 - على الرابط : www.aljazeera.net/encyclopedia/events - تاريخ التصفح 30 ديسمبر 2017